

# مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

## تيسير الحوار لدعم التعاون المعزز في الاستخدامات السلمية على النحو المتوخى بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

ورقة عمل مقدمة من الأردن، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، وآيسلندا، وباراغواي، وبلجيكا، وتايلند، وتركيا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وغانا، وفنلندا، وكازاخستان، وكندا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

1 - احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبمناسبة مؤتمرها الاستعراضى العاشر، تجدر الإشارة إلى أنه من بين النجاحات الهامة التي حققتها المعاهدة أنها قللت إلى أدنى حد من انتشار الأسلحة النووية، وأتاحت الإطار اللازم لبلوغ مستويات كبيرة من نزع السلاح النووي، ومكنت الدول من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة والعلوم والتكنولوجيا النووية ("الاستخدامات السلمية") بطريقة سليمة وأمنة ومضمونة.

2 - وغالبا ما لا يحظى دور معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في توسيع نطاق فوائد الاستخدامات السلمية بالتقدير الكامل في المؤتمرات الاستعراضية، ومع ذلك فإن الاستخدامات السلمية تؤدي دورا حيويا في تلبية الاحتياجات الطاقية والصحية والزراعية للعالم، وبالتالي المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. والتزام أطراف المعاهدة بمواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للاستخدامات السلمية موجود في الفقرة 2 من المادة الرابعة من المعاهدة، التي تنص في الجزء ذي الصلة على ما يلي:

وتراعي كذلك الدول الأطراف في المعاهدة، والقادرة على ذلك، التعاون في الإساهام، استقلالاً أو بالاشتراك مع الدول الأخرى أو المنظمات الدولية، في زيادة إنماء تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولا سيما في أقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تكون أطرافاً في هذه المعاهدة، مع إيلاء المراعاة الحقة لحاجات مناطق العالم المتنامية.



3 - ونحن، الدول الأطراف المؤيدة لهذه الورقة، ما زلنا ملتزمين بتوسيع نطاق الاستفادة من فوائد الاستخدامات السلمية وفقا لالتزاماتنا بموجب المعاهدة. ونواصل دعم البرامج الوطنية؛ والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي؛ وعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما برنامج التعاون التقني ومبادرة الاستخدامات السلمية.

4 - وما فتئت الأرجنتين، بوصفها بلد جنسية الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي العاشر، تسعى إلى كسب تأييد الدول الأطراف في المعاهدة لتركيز المزيد من الاهتمام في هذا المؤتمر الاستعراضي على الاستخدامات السلمية على النحو المتوخى في المادة الرابعة من المعاهدة. وقادت الأرجنتين هذا الجهد بدعم الدول الأطراف الأخرى في استضافة برنامج تواصل طموح وشامل يقوده صانعو السياسات والقرارات. وركزت هذه الجهود التواصلية على التماس آراء مجموعة واسعة من الخبراء التقنيين المعنيين بالاستخدامات السلمية، مثل مسؤولي الهيئات التنظيمية والعلماء والأطباء والمهندسين والمهندسين الزراعيين وعلماء المياه والأكاديميين، وتجسدت في سلسلة من حلقات العمل الإقليمية والدولية، بهدف الوقوف على التحديات المطروحة والمجالات التي تقتضي اتخاذ المزيد من الإجراءات لتوسيع نطاق الاستخدامات السلمية.

5 - وسلّطت هذه المناقشات الضوء على ما تحقق من إنجازات هامة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالاستخدامات السلمية في مجالات الصحة والزراعة والطاقة والعديد من المجالات الأخرى، حيث إن قائمة قصص النجاح طويلة بشكل يتعذر معه تلخيصها في هذه الورقة. وأشاد العديد من المشاركين في المناقشات بالدور القيادي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التمكين من تحقيق هذه النجاحات. ولكن كان من الواضح أيضا أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فقد حددت المناقشات عددا من المجالات التي يمكن فيها تحسين فعالية التعاون والمساعدة في مجال الاستخدامات السلمية على الصعيدين الوطني والدولي، ومن ذلك على سبيل المثال ما يلي:

- الاعتراف على الصعيد الوطني بالأثر الإيجابي المحتمل لمجموعة واسعة من الاستخدامات السلمية على الأولويات الإنمائية والاقتصادية؛
- التواصل مع الجماهير المحلية لتبديد الشكوك المحيطة بالتكنولوجيات النووية السلمية وتصحيح المعلومات المغلوطة المتداولة على المنصات الرقمية؛
- الإجراءات والخطط الوطنية التي تساعد المستفيدين على الاستفادة من برامج المساعدة والتعاون القائمة، مثل المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- التواصل والتنسيق والشفافية بين المجموعة الكبيرة من الجهات المعنية على المستوى الوطني، بما يمكن من اتخاذ القرارات وتنفيذها بطريقة ناجحة ومستدامة؛
- التنسيق الكافي بين الشركاء الدوليين في مجال تقديم المساعدة؛
- التخطيط على المدى البعيد وتمديد آجال تقديم المساعدة؛
- تنسيق الجهود على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم البرامج.

6 - ونسلم باستمرار الحاجة العاجلة والملحة على الصعيد العالمي لتقديم مساعدة إضافية في الاستخدامات السلمية لتلبية الاحتياجات الإنمائية الوطنية ومواجهة التحديات العالمية. ولذلك، نعلن في هذا المؤتمر الاستعراضي العاشر للمعاهدة عن بذل جهد جديد، جنبا إلى جنب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتعزيز الحوار والمناقشة من أجل إنكفاء الوعي الدولي بالإسهام الهام للاستخدامات السلمية، وتوسيع

دائرة قبول فوائد الاستخدامات السلمية، وتحديد فرص جديدة لتعزيز المساعدة والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية، مع التسليم بالدور المحوري للوكالة في إتاحة الاستخدامات السلمية لتلبية الاحتياجات الإنمائية وتوجيه الانتباه إليه. وبذلك، سنولي اهتماما خاصا للطرائق التي يمكن بها للاستخدامات السلمية أن تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما لصالح الفئات الضعيفة اقتصاديا واجتماعيا، فضلا عن الأهمية الحيوية للمساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي إعطاء الأولوية لفهم وتلبية احتياجات البلدان التي تواجه أكبر قدر من الأعباء وأقلها قدرة على تخصيص ميزانية لبرامج الاستخدامات السلمية على الصعيد الوطني.

7 - وقد تمخضت حلقات العمل والحلقات الدراسية المعقودة على مدى السنوات القليلة الماضية عن توصيات بشأن أفضل السبل لتعزيز الجهود الجارية وتشجيع ودعم الجهود الجديدة التي تكمل وتضمن نجاح برامج المساعدة الحالية. وفي هذه المناقشات، استمعنا إلى مجموعة متنوعة من الشركاء المحتملين حول الكيفية التي يرون بها أن من شأن مواصلة هذا الحوار، الذي يشمل أوسع نطاق ممكن من خبراء السياسات والميادين التقنية والبرامج، أن يؤدي إلى تعزيز قبول وتنفيذ الاستخدامات السلمية على النحو المتوخى بموجب المادة الرابعة من المعاهدة.

8 - **استمرار الحوار والتواصل بشأن الاستخدامات السلمية:** أظهرت المناسبات السابقة التي يسيّرهما مركز ويلتون بارك وغيره من الجهات دعما واضحا لمواصلة هذا الحوار بشأن الاستخدامات السلمية. وحتى يتسنى مواصلة هذا الحوار، ستقوم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة باتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء حوار مركّز بشأن هذا الموضوع، وذلك عن طريق طرف ثالث يفصل أن يكون مؤسسة أو جامعة أو منظمة غير ربحية. ويكون الهدف هو التركيز على تهيئة بيئة للتواصل والتعاون على أساس طوعي، بحيث لا تعني المشاركة القبول ضمنيا بأي التزامات، بل تعبر فقط عن الاستعداد للمشاركة في حوار بشأن الاستخدامات السلمية في شكل غير رسمي نسبيا.

9 - وسنحتذى في هذا الجهد الجديد بسلسلة الأنشطة التواصلية بشأن الاستخدامات السلمية التي سبقت هذا المؤتمر الاستعراضي، وسيستفاد منها. واستنادا إلى العمل المنجز حتى الآن، سيتم السعي في إطار هذا الجهد إلى جمع خبراء يمثلون مجموعة واسعة من التخصصات ذات الصلة لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحديد احتياجاتها ذات الأولوية بنفسها والاضطلاع بدور ريادي في إجراء تحليلات متخصصة بشأن الكيفية التي يمكن بها للتكنولوجيات النووية أن تسهم في تحقيق أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، فإننا نأمل، من خلال العمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجموعة واسعة من خبراء البلدان المستفيدة والمانحة، أن نحدد الفرص المتاحة للتصدي للتحديات التي تحول دون استفادة البلدان من برامج المساعدة والتعاون القائمة، مثل المساعدة التقنية التي تقدمها الوكالة، من أجل تعزيز إمكانية الاستفادة من الاستخدامات السلمية على الصعيد العالمي.

10 - ونسير في ذلك على خطى المدير العام للوكالة غروسي في السعي إلى توسيع دائرة الحوار بشأن الاستخدامات السلمية، وإدماج الخبرات الفنية للجهات المقدمة للمساعدة على نطاق أوسع، والسعي إلى إشراك جهات معنية جديدة لإبراز الكيفية التي يمكن بها للاستخدامات السلمية أن تؤدي دورا مكملا لمبادرات المساعدة الأخرى في تحقيق الأهداف الإنمائية. وعلى سبيل المثال، سنشجع مشاركة ممثلي القطاع، والجمعيات المهنية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الطبية والبحثية، والجامعات، والقطاع الصناعي، والجهات المشغلة، والمؤسسات، والهيئات التنظيمية، والوزارات المعنية بشؤون المساعدة والزراعة والصحة.

وينبغي للحوار أن يعترف بنجاح الجهود الجارية وأن يسعى إلى إيجاد فرص لتحقيق المزيد من النجاح، بسبل منها المساعدة المتاحة في إطار برنامج التعاون التقني ومبادرة الاستخدامات السلمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيتوقف استمرار نجاح هذا الجهد الجديد على مشاركة شريحة واسعة من الممارسين المتخصصين والتنسيق الاستثنائي مع الجهود الجارية للمؤسسات الأخرى ذات الصلة.

11 - وينبغي أن تكون الأنشطة المدعومة بهذا الجهد قائمة على الطلب، وينبغي إعطاء الأولوية للمشاركة النشطة للمستفيدين. ولضمان مشاركة عالمية وإبقاء التركيز منصبا على المستفيدين، فإن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تعترضان القيام، حسب الاقتضاء وقدر الإمكان، بدعم مشاركة من يفكرون إلى الموارد الكافية.

12 - ويتطلب نجاح هذا الجهد مشاركة خبراء من ذوي التجارب السابقة في تنفيذ الاستخدامات السلمية، وخبراء من الحكومات الشريكة، والمنظمات الدولية ذات الصلة. وتعترم الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيفاد موظفي الوكالة المعنيين للمشاركة في المناقشات المرتقبة في إطار هذا الحوار الطوعي المستمر.

13 - **إنكفاء الوعي العالمي:** نتوخى أيضا العمل بالتعاون مع الخبراء، ولا سيما من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتبادل المعلومات على نطاق واسع بشأن المواطن التي تحقق فيها التقنيات النووية والمجالات المواضيعية أكبر عائد للاستثمار، وتتمتع فيها بميزة نسبية على التقنيات التقليدية غير النووية أو تربطها بها علاقة تلاحم تتيح التعاون معها. ويمكن لهذه المعلومات أن تساعد صانعي القرارات على الصعيد الوطني على تقييم احتياجات بلدانهم من التكنولوجيا النووية في ضوء أهدافها الإنمائية، واستعراض القضايا الإنمائية الإقليمية والوطنية، وتقييم المساعدة الحالية، وتحديد الثغرات التي يمكن سدها بمزيد من المساعدة.

14 - وسيتم السعي في إطار هذا الجهد أيضا إلى نشر النتائج المتعلقة بقصص النجاح في الاستخدامات السلمية من أجل دعم البلدان والمنظمات في تعزيز الفهم العالمي لفوائد التعاون في مجال الاستخدامات السلمية المتوخاة بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، وبالتالي التوعية بالتأثير المحتمل للتكنولوجيا النووية على الأولويات الإنمائية والاقتصادية الوطنية.

15 - **تحديد الفرص الجديدة:** في الوقت الذي نحسن فيه فهم المجالات التي يمكن فيها للاستخدامات السلمية أن تخدم التحديات الإنمائية على أفضل وجه من خلال الحوار المستمر الموصوف أعلاه، نتوقع من المشاركين إمكانية تحديد سبل جديدة ومن المانحين المساعدة في تلبية الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية للدول المستفيدة من خلال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، في حين أن الجهد الذي نحن بصددده لن يتضمن أي تمويل مركزي جديد أو هيكل بيروقراطي جديد، فإننا نتوخى أن يمكن الحوار المستمر من المساعدة في تيسير تبادل المعلومات، بما يمكن من مطابقة برامج الشركاء والمانحين مع احتياجات البلدان المستفيدة؛ ومن ذلك، على سبيل المثال، المساعدة في ضمان توجيه المشاريع صوب برامج المساعدة القائمة المناسبة، مثل برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية أو الجهود الوطنية الثنائية الأطراف، وذلك بهدف تنفيذ مشاريع تتمتع بالمقومات اللازمة من حيث الخبرة الفنية والقدرة والاستدامة.

## خلاصة

16 - في الختام، فإننا نبلغ مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهذا الجهد الجديد للمساعدة على ترسيخ النتائج التي خلصت إليها سلسلة من الأنشطة التواصلية بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية التي كانت حافلة بكم هائل من المعلومات. ونأمل من خلال مواصلة هذه الحوارات أن نوسع نطاق ما يمكن أن تحققه وأن نساعد الدول الأطراف على حفز التركيز بشكل أفضل على المنفعة العالمية الناشئة عن المادة الرابعة من المعاهدة.

17 - ونرى في هذا المؤتمر الاستعراضي فرصة لتذكير العالم بالطابع العميق والعملي للفائدة التي تحققت لجميع الدول الأطراف من نظام عدم الانتشار النووي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية فيه. وسنواصل التأكيد على العمل الحيوي الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما قيادة الوكالة، في تعزيز وتنفيذ التعاون في مجال الاستخدامات السلمية مع دولها الأعضاء وفيما بين هذه الدول. والهدف من الحوار المستمر الذي نسعى لإقامته هو المساعدة على ضمان ألا تنطل الاحتياجات العالمية والإقليمية والوطنية التي يمكن تلبيتها من خلال التطبيقات النووية مجهولة وغير ملباة.